دوافع وأهداف الحياد الإيجابي العراقي بعد العام 2020

الباحث: ربين مدحت عمر زنكنة

أ.د. محمد علي حمود

Motives and Objectives of Iraqi Positive Neutrality After 2020

Researcher: Rebin Madhat Omar Zangana

Prof. Dr. Muhammad Ali Hamoud

المستخلص: تختلف السياسة الخارجية من بلد إلى آخر ويمكن أن تزيد أو تقلل من أهمية بلد ما، وقد تقوم على الحياد والتوازن والواقعية والهدوء، أو على العكس من ذلك، قد لا تقوم على الحياد والتوازن والواقعية والهدوء، قد تكون السياسة مبنية على الحياد والتوازن والواقعية والهدوء، أو على العكس، قد تتحرك في الاتجاه التالي، في حين قد تتجه نحو الاستقطاب وسياسة المحاور وتقاطع المصالح مع المحيط الإقليمي والدولي، لذا دور صانع القرار في تأطير السياسة الخارجية للدولة على أساس المبادئ والثوابت والمرتكزات والركائز، ومن خلال هذا الدور تتعامل الدولة في سياستها الخارجية مع المحيط الوطني خارج حدودها في سياستها الخارجية، وهذا الدور يجب أن يكون متوازناً وعقلانياً ويعكس المصالح المتبادلة مع الجميع، وتتعامل السياسة الخارجية مع بيئة الدولة خارج حدودها الجغرافية وتسمى السياسة الخارجية، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الحياد في سياسة العراق الخارجية وأثر هذه السياسة في جعل العراق بلداً مستقراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عن التعرف على خصائص سياسة العراق الخارجية وأبرز التحديات والمعوقات التي تواجهها، ويحدد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه سياسة العراق الخارجية، كما يحلل دور الحياد في توجيه هذه السياسة ويحدد أتجاه للسياسة الخارجية العراقية، ويحدد أهم التحديات التي واجهت سياسة العراق الخارجية بعد العام 2020 على أساس الظروف التي لم تتغير والمسؤوليات التي تحملها نتيجة لموقعه الاستراتيجي في المنطقة.**الكلمات المفتاحية:** دوافع – الحياد– العراق.

Abstract : Foreign policy varies from country to country and can increase or diminish a country's importance and may be based on neutrality, balance, realism and tranquility, or on the contrary The policy may be based on neutrality, balance, realism and tranquility, or on the contrary, it may move in the following direction, while it may move towards polarization, interlocutor policy and intersection of interests with the regional and international environment, So the role of the decision maker in framing the State's foreign policy on the basis of principles, constants, anchors and pillars In this role, the State's foreign policy deals with the national ocean beyond its borders in its foreign policy, This role must be balanced and rational and reflect mutual interests with all Foreign policy deals with the State's environment beyond its geographical boundaries and is called foreign policy, This study aims to highlight the phenomenon of neutrality in Iraq's foreign policy and its impact on making Iraq a politically, economically and socially stable country as well as identifying the characteristics of Iraq's foreign policy and highlighting the challenges and constraints it faces, It identifies the main challenges and constraints facing Iraq's foreign policy, analyses the role of neutrality in guiding this policy and sets out a direction for Iraq's foreign policy, It identifies the most significant challenges to Iraq's foreign policy after 2020 on the basis of unchanged circumstances and responsibilities as a result of its strategic position in the region.

.**Keywords**: Motives – Neutrality – Iraq

المقدمة: بدأ الاعتراف بمبدأ الحياد في العصور الوسطى، متأثراً بالقانون الدولي في ذلك الوقت، ثم تطور تدريجياً في القرنين السادس عشر والسابع عشر ففي القرن السادس عشر قال أحد الفقهاء (غروش–يوس) أنه "إذا كان هناك نزاع بين الأطراف المتنازعة يجوز للدولة أن تتعهد بالبقاء على الحياد"، وفي هذا السياق يمكن اعتبار معاهدة أوترخت لعام 1713 واحدة من المعاهدات الرائدة الموقعة بين فرنسا وبريطانيا العظمى، وفي القرن التاسع عشر تم الاعتراف بالحياد على المستوى الدولي في مؤتمر فيينا عام 1815، وأكد إعلان باريس لعام 1857 على حقوق والتزامات مبدأ الحياد، كما شهد القرن التاسع عشر لحظات مهمة في ظهور الحياد مثل ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة محايدة في مواجهة الأزمات بين الدول الأوروبية، وفي سياق النزاعات والتوتر السياسي والأزمات المتصاعدة، فإن من أهم المبادئ التي تعمل الدول على التمسك بها في سياق النزاعات والتوتر السياسي والأزمات المتصاعدة، السيادة والمساواة السيادية بين الدول، والسلامة الإقليمية والدولية وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، والتسوية السلمية للنزاعات، والالتزام بمبادئ حسن السلوك بما لا يتعارض مع السلم والأمن الدوليين.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من إن تبني العراق لمبدأ الحياد الإيجابي تمثل نقطة تحول في سياستهُ الخارجية والإقليمية والدولية، ويستطيع العراق من خلال تبني هذا المبدأ تحقيق أهداف إستراتيجية مهمة وهي الابتعاد عن دائرة الصراعات الإقليمية والدولية وحل الأزمات بالطرق السلمية وإعادة العلاقات بين دول الجوار وتعظيم المصلحة الوطنية للعراق.

هدف البحث: تهدف البحث إلى تقديم تحليل ورؤية علمية للدور الذي تلعبهُ السياسة الخارجية العراقية في ظل تبنيهُ لمبدأ الحياد الإيجابي، ودورهُ المهم في تقارب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة كوسيط فعال وموثوق به في محيطهُ الإقليمي والدولي.

إشكالية البحث: لقد تعرض العراق لانعكاسات سلبية أثرت عليه بشكل كبير بسبب طبيعة الصراعات الإقليمية والدولية والتي كانت جزء منها وتأثر كثيراً بها، مما دفعهُ ومنذ العام 2020 إلى إجراء تغيير مهم في سلوكهُ الخارجي من خلال تحويل العراق من طرف يتأثر بالصراعات

الإقليمية والدولية إلى مرحلة جديدة يكون العراق فيها خارج إطار هذه الصراعات أو حلها بشكل جذري، لكن التساؤل الرئيسي هل يستطيع العراق من تبني مبدأ الحياد الإيجابي في سلوكهُ السياسي الخارجي رغم كل التفاعلات الإقليمية والدولية؟ وتثار من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

1- هل هناك مؤشرات على نجاح العراق في تبني مبدأ الحياد الإيجابي؟

2- ماهي دوافع العراق لتبني مبدأ الحياد الإيجابي؟

فرضية البحث: تنطلق البحث من فرضية علمية مفادها أنَّ العراق في تبنيهُ الحياد الإيجابي في سلوكهُ السياسي الخارجي حقق نجاحات مهمة وأبزها الوساطة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية مما أدى الى خفض التوتر بين الجانبين وصولاً إلى عقد إتفاق وعودة العلاقات الدبلوماسية، وتهدف العراق من خلال تبني مبدأ الحياد الإيجابي إلى الابتعاد عن دوائر الصراع والأزمات سواءً كانت إقليمية أو دولية وتقليل حدتها وتأثيرها عليه.

منهجية البحث: أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف السلوك السياسي للنشاط الحكومي العراقي بانتهاج الحياد الإيجابي وتحليل التأثير على الفاعلين في النظام الدولي والمحيط الإقليمي بإستخدام الإمكانيات المتاحة للسياسة الخارجية العراقية.

هيكلية البحث: في ضوء الاشكالية الأكاديمية التي ينطلق منها البحث والفرضية العلمية الأساسية التي نريد البرهنة عليها قُسم البحث على مبحثين رئيسيين وأربع مطالب وعلى النحو الآتي: إذ جاء المبحث الأول بعنوان ماهية الحياد الإيجابي (المفهوم والخصائص)، جاء المطلب الأول بعنوان مفهوم الحياد الإيجابي لغةً واصطلاحاً، في حين جاء المطلب الثاني بعنوان خصائص الحياد الإيجابي في حين جاء المبحث الثاني بعنوان الحياد الإيجابي العراقي (الدوافع_ الأهداف)، و المطلب الأول بعنوان دوافع الحياد الإيجابي العراقي، أما المطلب الثاني جاء بعنوان أهداف الحياد الإيجابي العراقي، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الأول: ماهية الحياد الإيجابي (المفهوم، الخصائص)

يتفاعل التحديد الدقيق لمفهوم الحياد في سياق العلاقات الدولية مع متغيرات القانون الدولي ومبادئ السياسة الدولية ويتماشى مع التطورات والأفكار العامة حول الحرب والأمن في جميع مراحل العلاقات بين الدول، بحيث يتسع النطاق والآثار المحتملة لالتزام الدول بهذا المبدأ وأهميته الحيوية، خلال الحرب الباردة وبعدها، ظهرت العديد من المصطلحات المشابهة للحياد، والتي تداخلت مع مفهوم الحياد وأدت في بعض الأحيان إلى الخلط والالتباس فيما بينها، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة وجود تعريفات محددة ودقيقة للحياد والحياد الإيجابي في سياق العلاقات الدولية كمبدأ قانوني وأخلاقي.

المطلب الأول: مفهوم الحياد الإيجاب: ولأجل ذلك يتناول هذه البحث مفهومي الحياد والحياد الإيجابي من حيث اللغة والمصطلحات، وبالتالي تجنب أي خلط مع المفاهيم الأخرى.

اولاً: الحياد والحياد الإيجابي لغةً: إذ أشار (قاموس اكسفورد_Oxford Dictionary) مفهوم الحياد على انه، عدم الانتماء الى أي طرف من اطراف النزاع الدائرة بين دولتين أو أكثر ومثال على ذلك ظلت سويسرا محايدة خلال الحرب،[1] ووفقاً لقاموس (كامبريدج الإنجليزي–العربي) يُعرف (الحياد– Neutrality)، هو عدم انضمام دولة إلى أي من الدول المتحاربة أو المتنازعة، أو عدم تقديم دعم لأي منها، وعدم التحيز أو الميل إلى أي طرف أو رأي أو مجموعة في موضوع ما،[2] أما (بقاموس مريام–وبستر_Merriam–Webster) فقد عرف الحياد بأنه عدم انحياز أو ميل دولة إلى أي طرف أو مجموعة أو رأي أو موقف ، ويكون الحياد مطلوباً أو مستحسناً في بعض المجالات، فيما يمكن أن يكون موضع نقد أو جدل في بعض الحالات، مثل الأخلاق أو السياسة أو الدين،[3] وتعرف (الموسوعة البريطانية) (الحياد– Neutrality)،

1- جامعة اوكسفورد، قاموس اكسفورد الحديث، ط2، إنكليزي عربي، 2006، ص.51

2- تعريف الحياد بقاموس كامبريدج، متاح على الرابط: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english-arabic/neutral، تاريخ الزيارة 2024/2/12، ص 1.

3- تعريف الحياد بقاموس مريام- وبستر، متاح على الرابط: https://www-merriam--webster-com.translate.goog/dictionary/neutrality، تاريخ الزيارة 12/2/ 2024، ص.3

بأنه صفة أو حالة عدم دعم أي من الطرفين في جدال أو قتال أو حرب، وما إلى ذلك، مثال ذلك: صفة أو حالة الحياد، اعتمدت البلاد سياسة الحياد الرسمية دون التدخل في أي نزاع، والصحيفة معروفة بحيادها السياسي.[1]كما ورد مصطلح إيجابي في (الموسوعة البريطانية_ Britannica)، بأنهُ "التفكير في الصفات الجيدة لشخص ما أو شيء ما، أو التفكير في حدوث نتيجة جيدة، ويجب أن تحاول أن تكون أكثر إيجابية بشأن الوضع برمته"،[2] أما في قاموس (كامبردج_Cambridge) فعُرفَ صفة الإيجابي بأنهُ "صفة مليئة بالأمل والثقة، أو إعطاء سبب للأمل والثقة، ومن ناحية أخرى شهِدَتْ السنوات العشر الماضية بعض التطورات الإيجابية للغاية في العلاقات مثال ذلك: دعوة الأمم المتحدة كافة أطراف النزاع إلى اتخاذ موقف إيجابي تجاه مبادرة السلام الجديدة"،[3] في حين أورد قاموس(مريام–وبستر_Merriam–Webster) صفة إيجابي "أن شيئاً ما يكون متفائلاً ومفرحاً، والإيجابية: تزيد من اليقين أو اليقين وقد تنطوي على قناعة راسخة أو تعبير قوي عنها"،[4] أما في قاموس (أكسفورد_Oxford) فقد عرف صفة إيجابي بأنها " صفة أو جانب جيد أو مفيد، ويرتبط المصطلح بالأفكار والمشاعر والسلوكيات التي تعزز السعادة والنجاح والتقدم".[5]

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن التعريف اللغوي لمصطلح الحياد الإيجابي يتكون من معرفة معنى الحياد وقصدهُ من جهة والإيجابية من جهة أخرى، وعندما نجمع بين هذين المعنيين، نخرج بالتعريف اللغوي للحياد الإيجابي، "التفكير بعيون إيجابية وخصال حميدة تجاه حالة النزاع دون الميل إلى أي طرف من أطراف النزاع، أي تقليل النزاع أو حله، في مقابل السلبية التي تسعى إلى إثارة النزاع والحرب والمواجهة".

4- تعريف الحياد بالموسوعة البريطانية، متاح على الرابط: https://www.britannica.com/dictionary/neutrality، تاريخ الزيارة 2024/2/12، ص.1

5- تعريف الإيجابي بحسب الموسوعة البريطانية، متاح على الرابط: https://www.britannica.com/dictionary/positive، تاريخ الزيارة 2024/4/22، ص.1

6- تعريف الإيجابي بحسب قاموس كامبردج، متاح على الرابط: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/positive، تاريخ الزيارة 2024/4/22، ص.1

7- تعريف الإيجابي بحسب قاموس مريام_ ويبتسر، متاح على الرابط: https://www.merriam-webster.com/dictionary/positive، تاريخ الزيارة 2024/4/22، ص4.

8- تعريف الإيجابي بحسب قاموس أكسفورد، متاح على الرابط: https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/positive_2، تاريخ الزيارة 2024/4/22، ص.1

ثانياً: مفهوم الحياد والحياد الايجابي اصطلاحاً: أختلف الفقهاء بتعريف الحياد إذ عرف (الدكتور عبدالوهاب الكيالي) في كتابه الموسوعة السياسة، الحياد الايجابي على انه "منهج سياسي يقتضي من الدولة التي تسير عليه ان تتفاعل سياسياً مع الاحداث العالمية وان تشارك في حل مشكلات المجتمع الدولي على اساس من عدم الانحياز وحسبما تمليه مبادئ العدالة الدولية بهدف الوصول الى تحقيق الامن والسلام العالميين"،[1] ويرى آخرون أنَّ الحياد الإيجابي، هو ألا تتحيز الدولة لإحدى الدول المتخاصمة مع مشاركتها لسائر الدول فيما يحفظ السلم العام،[2] وكذلك يعرف (علي صادق ابو هيف) في كتابه القانون الدولي العام الحياد على انه، دور الدولة بعدم مشاركة في النزاع القائم بين دولتين أو أكثر والمحافظة على علاقتها السلمية مع جميع الاطراف المتنازعة،[3] وفي نفس الصدد تعرف (الامم المتحدة) الحياد على انه "الوضع القانوني، الناجم عن امتناع دولة، عن المشاركة في حرب مع دول أخرى، والحفاظ على موقف الحياد تجاه المتحاربين، وعدم التحيز، ومن خلاله تكتسب الامم المتحدة الثقة والتعاون من جميع الاطراف، من اجل العمل بشكل مستقل وفعال"،[4] وتنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة، التزام دول الاعضاء بتسوية منازعاتها الدولية، بالوسائل السلمية، والامتناع عن استخدام القوة في علاقاتها،[5] وفي دراسة قديمة للباحث J.A.A. (STOCK Win) بعنوان (الحياد الإيجابي– في السياسة الخارجية للحزب الاشتراكي الياباني_ Positive Neutrality– the Foreign Policy of The Japanese Socialist Party)، وقد جاء في الدراسة أن الحياد الإيجابي باعتبارهِ أساساً للسياسة الخارجية يمكن تعريفه بأنهُ ''هو موقف من أجل السلام وتخفيف التوتر وعدم الانحياز، أو المشاركة في أي تكتلات عسكرية للغرب أو للشرق بهدف حل هذه التكتلات والمحاور، وهو الحياد من العمل والخطط

9- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص.596
10- ابراهيم مصطفى، احمد حسن الزيات واخرون، مصدر سبق ذكره، ص210-.211
1[1]- علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، ط7، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1964_1965)، ص.917
2[1]- الامم المتحدة، اليوم الدولي للحياد، 12 كانون الاول، متاح على الرابط: https://www.un.org/en/observances/neutrality-day، تاريخ الزيارة،2024/4/3، ص2.
13- ميثاق الأمم المتحدة، الفقرة الثالثة من المادة الثانية، منشور لدى الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text، تاريخ الزيارة 2024/4/15، ص.2

العسكرية''،[1] ويمكن تعريف الحياد على انه، قرار سيادي تتخذه الدولة بالبقاء بعيدة عن أي صراع أو حرب وهي بذلك تجنب نفسها الدخول أو التدخل في شؤون الدول ومشاكلها،[2] وتفسيراً لذلك يعرف الدكتور سموحي فوق العادة في كتابه القانون الدولي العام الحياد بأنه: مجموعة قواعد قانونية، تمنع عن طريقه احدى الدول، المشاركة في الحرب في حالة نشوبها، بين دولتين أو أكثر، وعدم الانحياز لأي طرف من الاطراف المتحاربة،[3] وهناك من يذهب بالقول بأن الحياد الإيجابي ليس مجرد مبدأ سياسي تعتمده الدول في تصرفاتها الخارجية و أنما هو مبدأ (قانوني_ فقهي_ قضائي)، أن من أهم صفات القاضي هي الحياد الذي يمكن أن يكرسهُ في النظر إلى صراع المتخاصمين وبالتالي فأن الفكر القضائي الكلاسيكي جعل من هذين الطرفين المتخاصمين هما المسيطران على مجريات القضية والصراع بينها هو الفيصل للنتيجة النهائية، ويذكر الدكتور (عبد المنعم زنابيلي) في كتابه (تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية) الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ظاهرة من الظواهر السياسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يعني عدم الانحياز لأي طرف من اطراف النزاع، وبالتالي تهدف الدول من الحياد عدم الدخول بأي نزاع مسلح لا يعنيها وبهذا تجنب الدول المحايدة شعوبها وأراضيها من الاضرار المحتمل حدوثها، وبطبيعة الحال قد حدثت متغيرات على بعض مواقف الدول، فمنها من بقيت محايدة الى يومنا هذا، وهناك دول وجدت نفسها مُضطرة للانخراط في محور دون اخر بحسب المتغيرات الدولية.[4]

في ضوء ما تقدم فإن الحياد الإيجابي هو عمل سياسي لا تتدخل فيه الدولة في نزاع قائم بين دولتين أو أكثر، بحيث تبقى جميع أطراف النزاع على مسافة واحدة ولا تنحاز لأي من أطراف النزاع وتسعى إلى التقريب بين أطراف النزاع بالوسائل السلمية، على سبيل المثال في حالة

14- J.A.A. STOCK Win, Positive Neutrality- the Foreign Policy of The Japanese Socialist Party, Asian Survey, Vol2, no.9, 1962,p33.

15- محمد بن سعيد الفطيسي، الحياد والعزلة في السياسة الخارجية العمانية: دراسة تحليلية في ابرز تقاليد وتوجهات السياسة الخارجية العمانية خلال فترة 1943_ 2020،مقال منشور في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد29، الصفحة119.

16- سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، (دمشق: مطبعة الأنشاء،1960)، ص961.

17- علي مراد العبادي، العراق ما بين الحياد المتوازن وسياسة المحاور، مقال منشور في مركز الفرات بتاريخ 2018، متاح على الرابط: http://www.fcdrs.com/polotics/1174، تاريخ الزيارة 2024/4/20، ص-ص 1-2.

نشوب نزاع بين الدولة (أ) والدولة (ب)، ينبغي على الدولة (ج) أن تبقى محايدة دون تقديم المساعدة لأي من الدولتين وبدلاً من ذلك تتدخل بفعالية من خلال الوسائل السلمية لحل النزاع الدائر وتخفيف حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، كما يشير الحياد أيضاً إلى الموقف السياسي والدبلوماسي الذي تتخذه دولة أو منظمة في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتدخل والمشاركة في النزاعات، يمكن فهم الحياد على أنه مفهوم متعدد الأوجه يتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات، حيث يهدف الحياد إلى المساهمة في الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين، وتجنب التصعيد العسكري وتقديم المساعدة الإنسانية والدبلوماسية في حال وقوع أزمة إنسانية أو نزاع دولي، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ودوره في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

المطلب الثاني: خصائص الحياد الإيجابي

الحياد الإيجابي هو مبدأ سياسي ودبلوماسي تتبناه دولة ما تجاه طرفين أو أكثر من الأطراف المتنازعة أو المتعارضة أو المتحاربة، فتنأى الدولة بنفسها عن النزاع ولا تتدخل فيه، إلا لتخفيف حدة التوتر أو حل النزاع أو إنهاء الحرب، دون أن تنحاز إلى أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر.

1- الإيجابية: يضاف إلى مبدأ الحياد سمة الإيجابية، وهذا يعني عدم انحياز طرف إلى طرف على حساب الطرف الآخر، وفي نفس الوقت دعم القضايا العادلة في العالم كالحق في تقرير المصير الوطني والتصرف في الثروات الوطنية وحماية السيادة الوطنية، فعلى سبيل المثال تتسم سياسة الجزائر الخارجية بالحياد في النزاعات الدولية مما أكسبها ثقة واحترام جميع الأطراف.[1]

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى: وهذه إحدى أهم سمات الحياد الإيجابي، فعدم التدخل في الشؤون الداخلية لا يعني الجلوس على الحياد في أزمات وصراعات دولة ما

[1]8- بدر الديحاني، لا حياد في الموقف من ضرب الإنسان!، مقال منشور لدى الحركة التقدمية الكويتية بتاريخ 2012، متاح على الرابط: https://www.taqadomi.com/articles-ar/d-bdr-ldyhny-l-hyd-fy-lmwqf-mn-drb-lnsn?f943569f_page=8، تاريخ الزيارة، 2024/3/25، ص2.

مع دولة أخرى، بل التعامل بواقعية وفعالية مع الأزمات القائمة، وتفضيل الحوار والطرق الدبلوماسية لحل النزاعات والدعوة إلى عدم استخدام القوة أو التهديد بها،[1] كما يعترف القانون الدولي بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، سواء بالإكراه، أو عن طريق الضغط السياسي، أو الاقتصادي من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى،[2] ينص ميثاق الأمم المتحدة على أنه لا يحق لأي دولة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية أو السياسة الخارجية لدولة أخرى لأي سبب كان، وأن جميع الدول ملزمة بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة دولة أخرى.[3]

3- عدم الانحياز: ومن الخصائص الرئيسية للحياد النشط أنه لا ينحاز إلى أي طرف من أطراف النزاع، ومن خلال عدم الانحياز لأي طرف من أطراف النزاع، يمكن أن يكسب ثقة المجتمع الدولي بغض النظر عما إذا كان طرفاً في النزاع أم لا، على سبيل المثال حافظت الجزائر على موقف الحياد في الحرب العالمية الثانية، فلم تتدخل في النزاع ولم تنحاز إلى أي من أطراف النزاع،[4] تأسست حركة عدم الانحياز نتيجة للوضع الذي شهده المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى معسكرين (الاشتراكية والرأسمالية)، وقد ساهمت حركة عدم الانحياز في حل العديد من المشاكل الدولية والعربية ونجحت في قضية التحرر والاستقلال في العديد من دول العالم، ورفضت دول عدم الانحياز رفضاً قاطعاً التدخل العسكري في الدول الأخرى التي تهدد أمنها وتنتهك سيادتها.[5]

4- حل الأزمات بالطرق السلمية: منذ قرون طويلة والنزاعات والحروب بين الدول، وقد احتل الحياد مكانة بارزة في ساحة السياسة والدبلوماسية الدولية، وكان بمثابة طريق ثالث ورؤية

---

[1]- نقلاً عن: نسيم تواتي، دور الجزائر الريادي في دعم السلم والأمن بالساحل، رسالة الماجستير، (غير منشورة)، (جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017م)، ص59.

[2]- وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد(2)، العدد(1)، (مخبر البحث "القانون الخاص المقارن": جامعة حسيبة بن علي، 2016) ص282.

[3]- جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، إعلان عدم جواز التدخل بجميع انواعه في الشؤون الداخلية للدول، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/103 المؤرخ في 9كانون الأول1981.

[4]- فلاح مبارك بردان، الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد(6)، العدد(1)، (مركز الدراسات الاستراتيجية: جامعة وهران2، 2017)، ص-ص 83-84.

[5]- سعد شجاع عبدالله العبيدي، القضايا العربية في مؤتمرات عدم الانحياز1955_1979، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (30)، العدد (5)، الجزء الأول، (جامعة تكريت: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2023)، ص351.

مختلفة عن رؤية طرفي النزاع، إلا أنه ليس من السهل على الدول تبني هذا المبدأ في مواجهة الحروب والصراعات، خاصةً عندما يسود مبدأ "من ليس معي فهو ضدي"، نظراً لتداخل وتعقيدات السياسة الدولية التي تفرض معادلات وبديهيات متضاربة بين الدول، ولكن مع ذلك يمكن أن يوفر السلام وعدم الاعتداء عدداً من المزايا السياسية وحتى الأمنية للدول المتصالحة،[1] إذ يؤكد مبدأ الحياد الإيجابي على ضرورة حل الأزمات بالطرق السلمية، والابتعاد عن استخدام القوة، أو التهديد بها وبالتالي يحتاج هذا الامر، الى خبرة وقدرة للقيادات المسؤولة عن السياسة الخارجية للدولة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الازمات الدولية"،[2] يسمح ميثاق الأمم المتحدة للدول باللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والسياسية والقضائية وكذلك المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ويُلزم ميثاق الأمم المتحدة الدول باستخدام الوسائل السلمية في المقام الأول لتسوية المنازعات، على أن يكون استخدام القوة هو الملاذ الأخير، وتشير التسوية السلمية للنزاعات إلى مجموعة من الأساليب بما في ذلك التفاوض، المفاوضات هي طريقة قديمة لتسوية المنازعات وتنطوي على تبادل مباشر أو غير مباشر للآراء والأفكار بين الأطراف المتنازعة لحل أزمة قائمة.[3]

5- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: وتعترف المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وحق تقرير المصير يتسم بأهمية خاصة لأن إعماله شرط أساسي لضمان حقوق الإنسان واحترامها بصورة فعالة، وهذا الحكم الوارد في المادة 1 معبر عنه بصورة مستقلة عن جميع الحقوق الأخرى، وترى اللجنة أن التاريخ أثبت أن إعمال هذا الحق قد أسهم في إقامة علاقات ودية وتعاون بين الدول، وتؤكد الفقرة 2 على الجانب الخاص من المضمون الاقتصادي لحق تقرير المصير، أي حق الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية لأغراضها الخاصة وأنه لا يجوز في أي حال من الأحوال حرمان أي شعب من أسباب عيشه، وتؤكد الفقرة 3 على أن الدول الأطراف في العهد،

24- عامر ماجد، الحياد والمتغيرات الدولية في ظل الأمم المتحدة، المجلة القانونية، العدد(11)، (البحرين-المنامة: هيئة التشريع والرأي القانوني، 2022)، ص-ص 58-59.

[2]- نقلاً عن: فلاح مبارك بردان، مصدر سبق ذكره، ص610.

[3]- نقلاً عن: حلا احمد محمد الدوري، النزاعات الدولية وطرق تسويتها، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، المجلد(16)، العدد(2)، (جامعة الموصل: كلية الحقوق، 2020) ص610.

بما فيها الدول المسؤولة عن إدارة إقليمها، تعترف بأنه لا يجوز حرمان أي شعب من أسباب عيشه، بما في ذلك الدول المسؤولة عن إدارة إقليمها،[1] ينبغي أن تسعى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم الخاضعة للإدارة إلى إعمال الحق في تقرير المصير واحترام هذا الحق وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي لجميع الدول الأطراف في العهد أن تتخذ تدابير إيجابية لتعزيز إعمال حق الشعوب في تقرير المصير واحترامه، وينبغي أن تكون هذه التدابير متسقة مع التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك مع امتناع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، يجب أن تكون الإجراءات الإيجابية متسقة مع التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك مع امتناع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. لذلك لا يمكن الحديث عن حياد إيجابي لدولة معينة في مواجهة نزاعات مسلحة أو غير مسلحة لا تراعي حرية الشعوب وكفاحها وتقرير مصيرها.

المبحث الثاني: الحياد الإيجابي العراقي (الدوافع_ الأهداف)

منذ العام 2003 تؤكد التطورات الواسعة النطاق والمتزايدة التعقيد في الشرق الأوسط بشكل عام وفي المنطقة العربية والمشرق العربي بشكل خاص أن الواقع الإقليمي يتجه نحو وضع (جيو- استراتيجي- سياسي) جديد، فقد وصل التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا وغيرها من الفاعلين الدوليين إلى أعلى مستوياته، وتتنافس قوى إقليمية مثل إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية والإمارات العربية المتحدة وتتصارع على النفوذ في المنطقة، وتدور صراعات في العراق وسوريا واليمن وليبيا،[2] وسيكون لذلك حتماً تأثير سلبي على دور العراق الإقليمي، لا سيما في ظل الأوضاع الداخلية والأزمات التي واجهها العراق منذ عام 2003 وأحداث عام 2014-2020، وقد أجبرت هذه الظروف العراق على إعادة تأكيد وإعادة التفكير في مكانته الإقليمية، وأوجدت الحاجة إلى وضع استراتيجية جديدة تستند إلى نقاط القوة والقدرات المختلفة للعراق مع الاستفادة من الفرص الإقليمية لإعادة ترسيخ دور العراق ونفوذه.

[1]- جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، اللجنة المعنية بحقوق الانسان، الدورة الحادية والعشرون(1984)، التعليق العام رقم 12، المادة (1).

28- للمزيد ينظر: فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد 2003: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، (أنقرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2022)، ص6.

المطلب الأول: دوافع الحياد الإيجابي العراقي

من الضروري التعرف على أهم المقومات الداخلية والخارجية التي يمتلكها العراق والتي ترتكز عليها سياسته الخارجية والتي بنى عليها استراتيجيته للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وقد اتخذ العراق من موقعه الجغرافي دليلاً لتحقيق أهدافه وسعيه لتحقيق المصالحة الوطنية، انطلاقاً من أن العمل السياسي الخارجي لا يرتبط فقط بتحقيق مبادئ وأهداف السياسة الخارجية، بل يخلق فرص عمل تنشط الاقتصاد وتجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال وتنهض بالواقع الاقتصادي.

اولاً: طبيعة الصراعات الإقليمية والدولية في المنطقة: لم تنعم منطقة الشرق الاوسط يوماً باستقلال عن صراعات وأطماع القوى الكبرى التي تدير النظام الدولي الباحثة عن موطئ قدم لها في المنطقة وفقاً لمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية وأن الصراعات العالمية تنعكس على هذه المنطقة والعراق ليس بمعزل عن هذه الصراعات والنزاعات لما يمتلكه من مقومات وإمكانيات الأمر الذي يجعله محط أنظار وأطماع القوى الكبرى،[1] شكّل العراق على الدوام بثرواته وموقعه الجيوبولتيكي المتميز مسرحا لأطماع الشعوب المحيطة به والأخذ بعين الاعتبار كونه اللاعب الأساسي في توازن المنطقة، فكلما كان قوياً توازنت المنطقة من شرقها الى غربها، وكلما كان ضعيفاً اصبحت منطقة التنافس بين القوى الإقليمية أكثر هشاشة وعرضة للتنافس لكل من ايران وتركيا ليكون العراق مجالهم الحيوي، فهو بمثابة بيضة القبان التي توازن ما بين العلاقات للدول المجاورة الإقليمية سواءً كانت من الجانب الإيراني أو التركي أو منطقة الخليج العربي، ويذهب بالقول (كينث والتز) مؤسس النظرية الواقعية البنيوية "إن الاقاليم المتعددة الاقطاب والتي تتكون من دول متوازنة من حيث القوة لا تنعم بالاستقرار، لأنها تميل الى العنف" وبهذا فأن ايران تسعى الى امتلاك دور فاعل في المنطقة باعتبارها ذات موقع

29- عمرو حمزاوي، الشرق الأوسط... صراعات لا تنتهي، (لندن: صحيفة القدس العربي، 2020)، متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/posts/2020/02/alshrq-alawst-sraaat-la-tnthy?lang=ar، تاريخ الزيارة 2024/8/15، ص1.

جغرافي مهم وتمتلك موارد مهمة مما يتيح لها الفرصة على[1]، أن تكون قوة إقليمية مهمة كون هذه البيئة غير مستقرة في ظل وجود النفوذ الخارجي فيها،[2] في حين تعرض العراق في الماضي الى عقوبات نتيجة السياسة الغير الرشيدة من قبل النظام السابق ومن هذه العقوبات فرض حصار اقتصادي شديد على العراق مما جعل العراق معزولاً عن العالم الخارجي، وهذه العقوبات كانت السبب في تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق وجعله منبوذاً عند المجتمع الدولي، ومن المؤكد ان السياسة الخارجية الناجحة تتطلب وضع داخلي موحد ومستقر لان السياسة الداخلي هي امتداد للسياسة الخارجية،[3] بدأ انخراط روسيا في الشرق الأوسط عام 2005 عبر البوابة السياسية والدبلوماسية، ثم تلاه انخراط عسكري مباشر لها في سوريا عام 2015، وما تبعه من تنسيق استخباري واقتصادي وعسكري مع العراق محاولة من ذلك استعادة الشركاء التقليديين للاتحاد السوفيتي، كما أن الدور الروسي في العراق جاء نتيجة تراجع النفوذ الامريكي في المنطقة، وكذلك الحال بالنسبة للصين التي تزايد دورها نتيجة التوجه الامريكي نحو اسيا والمحيط الهادي وهي تسعى لضم العراق ذو الموقع الاستراتيجي المطل على الخليج العربي ومضيق هرمز والطريق الرابط بين الصين وأوروبا عبر ايران وتركيا لتنفيذ مشروع حزام الطريق، من هنا اصبح أمن منطقة الشرق الاوسط مرتبط بشكل كبير بالعراق وتسعى جميع القوى الإقليمية والدولية الى لعب دور في العراق وبناء تحالفات مهمة ومحاولة كسبه لهذا المحور ضد المحاور الأخرى.[4]

ثانياً: تدخل دول الجوار في الشؤون الداخلية للعراق: مثل الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بداية مرحلة جديدة وصعبة للسياسة الخارجية العراقية اذ كان لابد من اعادة تشكيل ملامح الدولة العراقية،[5] ولكن السياسة الخارجية العراقية أنداك كانت مكونة من مزيج تضارب

30- خالد المعيني، تداعيات احتلال العراق على دول الجوار، (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، 2008/4/7)، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/2008/04/07/، تاريخ الزيارة 2024/5/20،ص- ص 3-4.
31- خالد المعيني، مصدر نفسهُ، ص- ص 6-7.
32- محمد الحاج حمود، السياسة الخارجية للعراق، في مجموعة باحثين: دراسات سياسية واستراتيجية، مجلة الحكمة، العدد(37)، (بغداد: 2018)، ص 19.
33- يونس الدباغ، صناعة الدولة الهشة.. العراق واللاعبون الدوليون، (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، 2024)، متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net/amp/politics/% ، تاريخ الزيارة 2024/5/25.
34- أياد عبد الكريم مجيد ، الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد عام 2003، صحيفة الصباح الجديد، العدد(290)، بغداد، 7 أيار 2016.

المصالح للقوى السياسية الداخلية المدعومة خارجياً للحصول على نفوذ في الداخل العراقي، مما جعل السلوك السياسي الخارجي غير متوازن وغير قائم على استراتيجية ثابتة مبنية على اساس المصلحة الوطنية، بقدر ما كانت قائمة على اساس مصالح جماعات سياسية في الداخل والقوة الإقليمية المغذية لها، وكذلك ساعد الغزو الامريكي للعراق خلق بيئة مناسبة لتدخل دول الجوار في الشؤون الداخلية والخارجية للعراق، نتيجة ضعف السلطة إذ تمكنت هذه الدول من الانغماس وفرض سيطرتها على العراق من خلال الاجندات الداخلية التابعة لها،[1] وأن المدرك الاستراتيجي الامريكي شهد منعطفين مهميّن هما حرب العراق 2003، وسيطرت تنظيم (داعش) الارهابي على مناطق واسعة في العراق وسوريا عام 2014، حيث مهد هذان الحدثان في إفساح المجال امام (اسرائيل) لممارسة الدور في المنطقة وان الانتشار الكثيف لتنظيم (داعش) الإرهابي غيّر الموازين في المنطقة الأمر الذي مهد الطريق للتدخل في الشأن العراقي كما هو الحال الآن مع دول الجوار، وكذلك اظهرت المؤشرات الامنية الهشة في المنطقة الى التدخل الامريكي بصورة مباشرة بحجة حماية المنطقة، إلا أن الهدف الاساسي كان لحماية وأمن (اسرائيل) وحلفائها الاستراتيجيين وكذلك مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وأن الأمن بالنسبة للعراق بالغ الأهمية لان الاستقرار فيه يمنع قيام تحالفات إقليمية خارجية تُهدد المصالح الامريكية وكذلك يمنع تفاقم الارهاب،[2] فالعراق وفق الرؤية الاستراتيجية الايرانية هي بوابة لتحقيق حلمها بالتوسع في المنطقة العربية، فضلاً عن كون العراق مخزون نفطي هائل يضاف الى مخزونها النفطي، ويعتبر عمقاً استراتيجياً لها لصد القوى المعادية التي تحاول تغيير نظامها السياسي، أما الرؤية الاستراتيجية التركية في العراق فهي مبنية على عدة نواحي منها الاقتصادية والسياسية والامنية بالإضافة الى عدة قضايا منها أحياء إرث الإمبراطورية العثمانية وقضية ولاية الموصل التابعة للإمبراطورية العثمانية ومعاهدة لوزان لتشكيل الحدود التركية، اذ يعتبر امن العراق مهماً لتركيا لأنها تتأثر بالتوازي مع الأزمات التي تعرض لها العراق، وهو

35- ظاهر عبدالزهرة الربيعي وعبد الأمير هادي بلبول العمري، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد(1)، المجلد(9)، (جامعة ذي قار: مركز ذي قار للدراسات التاريخية، 2019)، ص 960.

36- ايلاف راجح هادي، مكانة العراق في النظام العالمي، ط1،(بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والنشر، 2022)، ص- ص 21-27.

الأمر الذي أوجب على تركيا السعي الى تنظيم علاقاتها مع العراق لحل قضية حزب العمال الكردستاني وسعي تركيا للقضاء على حزب العمال الكردستاني (اذ تعتبره تهديد مباشر لأمنها القومي) ويعد تحييد حزب العمال الكردستاني مهم من وجهة نظر تركيا لتأمين مشروع طريق التنمية بين تركيا والامارات والعراق الذي من شأنه أن يغير من مسار التجارة ويربط اسيا ودول الخليج بميناء الفاو الكبير في جنوب العراق ومن ثم الى تركيا متجهاً نحو أوروبا من خلال هذا الطريق، وبالمقابل وعلى الرغم من تبني الولايات المتحدة لهذا المشروع إلا أنها ابدت قلقها بسبب الممر الهندي البديل لمشروع الحزام والطريق الصيني والذي تعمل عليه لإحاطة هذا الممر المائي، كما أن ايران ايضاً لا تدعم هذا المشروع لأنهُ كفيل في جعل تركيا أن تكون لاعباً اساسياً في التجارة العالمية وهذا ما يتعارض مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. وبالإضافة الى ذلك فإن للعراق خلافات مع دول الجوار منها امنية كما هو الحال مع تركيا بسبب وجود الحزب العمال الكردستاني ومشكلة المياه ايضاً، ومع ايران بسبب التدخلات ومشكلات الحدود والمياه والنفط، وكذلك التدخل السياسي لدول الخليج العربي، فأن حل هذه الخلافات مع دول الجوار ليس بسهل نتيجة الارتباط مع بعض الاطراف السياسية في الداخل مع تلك الدول،[1] ويسعى الدولة التركية الى تطبيق نظام المقايضة مع العراق في وقت الذي يطلب العراق من تركيا تقديم تسهيلات للحصول على كميات إضافية من المياه، حيث يتناور الحكومة التركية للوصول الى اتفاقية (النفط مقابل الماء) كما كان في مرحلة التسعينيات عندما كان (النفط مقابل الغذاء)،[2] وأن العراق يستفيد من مياه نهري دجلة والفرات منذ آلاف السنين وهذا لا يضر المصالح التركية ولا يقلل من ثروته المائية، لان تركيا تمتلك كميات كبيرة من مصادر المياه، وأن الاهداف السياسية والاقتصادية لتركيا هي إنشاء السدود على نهري دجلة والفرات مما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي، وقامت الحكومة التركية بإنشاء مشروع ضخم في شرق أناضول (GAP) لأغراض متعددة "ويتضمن (13) مشروعاً اساسياً منها توليد الطاقة الكهربائية عن طريق (21) سداً منها (17) سداً على نهر الفرات و(4) سدود على نهر دجلة

37- كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة الدراسات الدولية، العدد(44)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية،2010)، ص 9.

38- هل وصلنا الى مرحلة النفط مقابل الماء بين تركيا والعراق، مقال منشور في صحيفة دراو ميديا، 2023، متاح على الرابط:https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=13694 ، تاريخ الزيارة 2024/5/28.

وإقامة (17) محطة كهرومائية، بالإضافة الى المشاريع الاخرى في قطاعات الزراعية والصناعية والمواصلات والصحة والتعليم"،[1] ويعتبر الاتفاقية المنعقدة بيت تركيا والعراق وسوريا عام 1946 من أهم اتفاقيات الصداقة وحسن الجوار، حيث كان الهدف منها حل مشكلة المياه بين هذه البلدان، وجاء بروتوكول رقم (1) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات بالإضافة الى المادة الخامسة من البروتوكول نفسه التي تلزم تركيا في حالة إنشاءهُ للمشاريع على نهري دجلة والفرات يكون باتفاق مع العراق، ولكن تجاهل تركيا بنود الاتفاقية نتيجة استخدامه لمياه الانهار الدولية حيث تنص الاتفاقيات الدولية على الآتي:

1- استخدام مياه الانهار الدولية يجب أن يكون وفق مبادئ القانون الدولي.

2- عدم حرمان دولة المجر والمصب من مياه الانهار الدولية.

3- عدم انشاء أي مشاريع مائية على مياه الانهار الدولية الا باتفاق مشترك لدول حوض النهر.

4- ان النهر الدولي الواقع في إقليم دولة معينة لا يخضع بشكل مطلق لسيادة تلك الدولة.

ثالثاً: عدم الاستقرار الداخلي في العراق بعد العام2003: رافق الاحتلال الامريكي للعراق بإدخال بإدخالهُ مرحلة جديدة وكانت آثاره وخيمة منها أنهيار المؤسسات القانونية وانعدام الرقابة، وأصبح العراق أمام حالة عدم الاستقرار السياسي والامني ودونهم لا يوجد استقرار اقتصادي، بالإضافة الى انخفاض الناتج المحلي نتيجة انهيار القطاع الاقتصادي (الصناعي_ الزراعي_ الخدمي)، وكذلك انخفاض معدل الاستثمار الداخلي وزيادة معدلات التضخم وانخفاض الاستثمار الاجنبي نتيجة تدهور الاوضاع الامنية، مما أدى الى زيادة نسبة البطالة وارتفاع نسبة الفقر وتدهور قطاع الصحة والتعليم، وتم فتح الاسواق العراقية امام البضائع الاجنبية، نتيجة غياب سياسات ضريبية ورسوم كمركية على الواردات مما أدى ذلك الى وقوف المصانع الوطنية لعدم

39- انور عبدالزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير، منشورة، (جامعة المستنصرية: كلية الادارة والاقتصاد، 2014)، ص 34.

قدرتها على منافسة البضائع الاجنبية وادى ذلك الى زيادة الاختلال في التجارة العراقية وتفوق الواردات على الصادرات، فأصبح غالبية السلع تستورد من الخارج باستثناء النفط الخام،[1] وتم ذلك نتيجة صدور قانون تحرير التجارة رقم (54) عام 2004،[2] وأن القوات المحتلة لعب دورين مختلفين في العراق، من ناحية عملت كحليف للحكومة العراقية طبقاً لقرار مجلس الامن رقم (1546) لعام 2004،[3] ومن ناحية اخرى تتعامل كقوة محتلة مع القوات العراقية طبقاً لقرار رقم (1483) لعام 2003،[4] على الرغم من وجود نهري دجلة والفرات الا أن اعتقاد العراق بامتلاكها لإمكانيات مائية كافية لتحقيق الامن المائي أمر غير صحيح، لان انخفاض مستوى نهري دجلة والفرات اثبت ضعف الامكانيات المائية للعراق وإن الامن المائي يقع في إطار الصراعات الإقليمية مثل تركيا وايران، وهذا يؤدي الى التبعية بكل أشكالها وأن الموافقة على مشاريع المياه الإقليمية التركية والايرانية يعني الموافقة على تهديد الامن المائي ويهدد بالمقابل الامن الغذائي، ويؤدي بالمقابل الى زيادة الاعتماد على استراد المواد الغذائية من الدول المجاورة، وفي حال تحقيق الامن الغذائي لا تخضع الدولة للضغوطات الخارجية وتتخذ قراراتها السياسية والاقتصادية بحرية مطلقة،[5] يعاني العراق من تحديات داخلية يهدد نموه الاقتصادي أهمها الفساد الاقتصادي وريعية الاقتصاد لاعتماده على مصدر النفط بنسبة 90% وأغلبها نتيجة احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وعدم قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة من معالجة الاخفاقات في الاقتصاد العراقي، وتدهور البنى التحتية، مما جعل من العراق أن يستورد السلع من دول العالم وبنسب كبيرة، وبذلك أصبح الاقتصاد العراقي ذات

40- زين العابدين محمد عبدالحسين وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، ط 1، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2018)، ص 11_ 14.

41- قانون رقم (54)، سياسة تحرير التجارة العراقية، لعام 2004، متاح على الرابط:-https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20665.html، تاريخ الزيارة 2024/5/20.

42- زهير الحسني، القانون الدولي الانساني وتطبيقه في العراق، المجلة الدولية للصليب الاحمر، العدد (869)، المجلد (90)، (جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأمر، 2008)،ص 196.

43- للمزيد ينظر القرار S/RES/1483، ايار/ مايو/ 2003.

44- احمد داود حميد، البعد الاقتصادي والامني وتأثيره على علاقات العراق الإقليمية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد(93)، (جامعة ديالى: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022)، ص 325.

التبعية للدول التي يستورد منها السلع والخدمات، وكذلك كان للإرهاب تأثير كبير على الاوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق، ويعد سيطرة الجماعات الارهابية (داعش) على بعض المناطق العراقية تحدياً كبيراً لما خلفه من الدمار والتهجير والتهريب، مما كلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة تتحمل تبعاتها الى يومنا هذا،[1] ولابد من اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، والتنويع الاقتصادي هدف يسعى اليه جميع الدول، لأنه يعطي مرونة للاقتصاد ويوفر فرص عمل جديدة ويقلل من نسبة البطالة، ويزيد من الناتج المحلي للدولة من خلال إقامة مشاريع جديدة،[2] ومما لا شك فيه أن التنويع الاقتصادي يعتمد على كيفية توظيف الموارد مما يؤدي الى خلق اساس اقتصادي متين وواسع حيث يكون من خلاله رفع نسب المساهمة لجميع القطاعات ضمن هيكل الناتج المحلي،[3] ومن هذا المنطلق جاء مشروع (طريق التنمية العراقي) الذي طرحه رئيس مجلس الوزراء (محمد شياع السوداني)، والذي يعتبر انطلاقة جيوسياسية للتكيف مع تطورات الاحداث، في ظل التوترات الإقليمية والدولية يعتبر من المشاريع المهمة التي تزيد من شراكات العراق الخارجية، وبإنجاز هذا المشروع يصبح العراق مركزاً تجارياً مهماً في المنطقة وكذلك انفتاحه على العالم بشكل أوسع متوجهاً نحو أوروبا عبر تركيا.

المطلب الثاني: أهداف الحياد الإيجابي العراقي

لقد سعى العراق إلى تحقيق دور فعال في حل الأزمات الإقليمية، مع مراعاة مصالحه الداخلية وتطلعاته الإقليمية والدولية من خلال محاولة تحقيق الأهداف الاتية:

45- ناجي ساري فارس، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(71)، السنة التاسعة عشر (جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2021)، ص .129

46- عبير محمد جاسم وسهيلة عبدالزهرة، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والخمسون، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2019)، ص 233.

47- حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد(1)، المجلد (10)، (جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد،2020)، ص 101.

أولاً: الاستقلالية في الأداء السياسي الخارجي وحماية السيادة الوطنية: تتجسد فلسفة السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد عام 2003 في مبدأ الاستقلالية والتمسك بالمصالح الوطنية الحقيقية، يتبع العراق سياسة خارجية مستقلة تبتعد عن الضغوط الخارجية التي تنشأ من البيئة الإقليمية والدولية وتتعلق بالقوى الفاعلة في المنطقة، لذلك يتم اتخاذ القرارات الخارجية العراقية بناءً على المبادئ القوية والتوازن السياسي الخارجي، تعمل السياسة الخارجية العراقية بثبات وهدوء وعقلانية وموضوعية وتوازن خارجي، حيث لم تؤثر الأحداث السريعة في المنطقة على استقرار التوجه والدينامية الفاعلة للسياسة الخارجية، هذا الأمر منح العراق قبولاً إقليمياً ودفعه للتعامل مع دول العالم بحرية وشفافية عالية.[1] وتختلف السياسة الخارجية العراقية عن فترة قبل 2003، وأصبح السلوك السياسي الخارجي العراقي متجهة نحو استخدام وسائل القوة الناعمة، لتحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة وأستخدام وسائل أكثر عقلانية في التعاملات الخارجية والابتعاد عن لغة أستخدام القوة أو التهديد بها،[2] شهد العراق تغيرات جذرية بعد العام 2003 من حيث طبيعة العلاقات الخارجية ونظام الحكم،[3] وإن هذه التغيرات السياسية في العراق أدى الى ظهور مفاهيم جديدة وهي(الديمقراطية والتوافقية والمحاصصة والتوازن السياسي)، مما أدى الى عرقلة عملية التحول الديمقراطي وضعف المؤسسات الدولية،[4] وأن الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والانفتاح الدبلوماسي أدى الى إكتساب الشرعية الإقليمية والدولية للنظام السياسي العراقي بعد العام 2003، والعمل على تقوية العلاقات الخارجية لتحقيق الاستقرار في الداخل وخلق بيئة إيجابية،[5] وتسعى الحكومة العراقية منذ عام 2003 من خلال تكثيف جهود المؤسسات الحكومية لبناء علاقات واسعة مع المجتمع الدولي بهدف استعادة

48- ياسر عبدالحسين، نحو استراتيجية للسياسية الخارجية العراقية ''الرؤية والريادة والمستقبل''، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد(9)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2015)، ص- ص 109-113.

49- صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام2003، مجلة دراسات دولية، العدد(51)، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2012)، ص 123.

50- عبد الستار هادي الجنابي، سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 اليات صنع القرار وادوات التنفيذ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد(14)، (بغداد: الجامعة العراقية، 2022)، ص1.

51- نقلاً عن: عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي العراق بعد عام (2003) إنموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2019)، ص167.

52- علي جبار حافظ الربيعي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، ط(1)، (الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019)، ص1.

مكانتهُ الإقليمية والدولية،[1] وتسعى السياسة الخارجية العراقية من خلال مبدأ الحياد الإيجابي على لعب دور إقليمي ودولي فعال دون الوقوع في سياسة المحاور والذي ينعكس سلباً على مكانتهُ الإقليمية والدولية، ومما لاشك فيه ان تبني مبدأ الحياد الإيجابي يعني عدم الانحياز الى أي طرف من الاطراف سواءً الإقليمية أو الدولية، وهذا يعني قيام دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وامنياً وعسكرياً قادرة على تحقيق التوازن الإيجابي في المنطقة، وتحرص العراق الى حل القضايا العالقة مع دول الجوار وتكوين علاقات دبلوماسية مع المحيط الخارجي.[2]

ثانياً: تجنب الانخراط في التحالفات الإقليمية والابتعاد عن الصراعات والحروب: بدأت السياسة الخارجية العراقية تعمل على فكرة مهمة هي محاولة تجنب التحالفات والمحاور والتكتلات في المنطقة الشرق الأوسط عموماً، إذ يسعى العراق اليوم إلى تحقيق دور ريادي في المنطقة دون الانخراط في صراعات مصالح دول أخرى، لذا ارتكزت السياسة الخارجية العراقية على الحياد الإيجابي كأساس في تعاملاتها الخارجية، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تصاعد التوترات بين محاور مختلفة، هذه التوترات تؤثر سلباً على مصالح العراق سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي،[3] وبما أن الدولة العراقية تسعى الى اتباع سياسة الاصلاح الاقتصادي، وهذا الاصلاح مرهون بدعم إقليمي ودولي في مجالات الاستثمار والطاقة واصلاح البنية التحتية، يجب أن لا يكون الصفقات التجارية مع دولة واحدة على حساب الدول الاخرى، وإعطاء الاولوية لدول الجوار، لزيادة التبادلات التجارية فيما بينهم وهذا لا يعني عدم التعامل مع الاطراف الدولية وعلى الحكومة العراقية بناء علاقات الشراكة والتعاون مع الاطراف الخارجية بما يساهم في الاستقرار السياسي وخلق بيئة استثمارية أمنة مع مراعات المصلحة الوطنية، وأن لا يكون على حساب الدول الاخرى وخصوصاً المجاورة للعراق وعلى سبيل المثال

53- نقلاً عن: ضحى احمد جاسم، دور دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في تطوير الدبلوماسية العراقية ما بعد العام 2003، بحث ترقية غير منشورة، وزارة الخارجية، 2017، ص 85.

54- سيف حمزة لفتة، متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(42)، 2022، ص- ص 198- 200.

55- قاسم علوان سعيد ومحمد علي حمود وآخرون، الأداء الاستراتيجي الإقليمي للعراق في ظل الاتفاق الإيراني_ السعودي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (عدد خاص)، مؤتمر كلية العلوم السياسية(4)، (جامعة تكريت: كلية العلوم السياسية، 2023)، ص121.

الشركات التركية التي لديها إمكانيات وخبرات كبيرة في مجال البناء والطاقة، ويساهم ذلك في تقوية علاقات العراق مع دول الجوار ويعزز الثقة بينهم ويشجع على جذب الاستثمار،[1]

من جهة أخرى عانى العراق من تداعيات الحروب الطائشة التي لم تجلب له سوى الدمار والخراب، وبناءً على ذلك تعتمد السياسة الخارجية العراقية على مبدأ السلم والحوار الدبلوماسي البنّاء بهدف حل الأزمات الإقليمية، وفي الوقت الحاضر تتبع السياسة الخارجية العراقية مجموعة من التوجهات المترابطة التي تفسر التفاعلات الإقليمية، وتسعى من خلالها لتجنب الانخراط في القضايا المتطرفة، وتفضيل السياسات الدبلوماسية والاعتدال، وتبني سلوكيات غير تصادمية، وعلى الرغم من أن المنطقة تشهد حالياً تصاعداً في الصراعات والتناحر الإقليمي، إلا أن العراق يسعى للحفاظ على استقراره وعدم الانجرار في هذه الصراعات،[2] وتسعى ايضاً الى إتباع مسارات مستقلة في محيطهُ الخارجي التي تتسم باضطرابات عديدة، وهناك ضغوطات كثيرة من قبل بعض الدول على البلدان المحايدة للانحياز، كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية حيث تضغط على بعض الدول لمساندة سياستها تجاه اليمن وقطر، وبالمقابل ضغطت ايران على العراق لدعم سياستها تجاه سوريا، وبما لا يدع مجال للشك إن مبدأ الحياد الإيجابي يؤدي دوراً فعالاً كحاجز جيو استراتيجي لصد الضغوطات الخارجية أو كوسيط للتدخل إيجابياً لحل الخلافات كما هو الحال في دور العراق كوسيط مهم في الاتفاق السعودي– الايراني.[3]

ثالثاً: تحقيق التوازن الإقليمي وتعزيز استقرار المنطقة: تتمحور سياسة العراق الخارجية اليوم حول مبدأ الانفتاح الاستراتيجي على القوى الإقليمية، حيث يسعى العراق بجدية لتعزيز علاقاته

56- شورش حسن، العراق وضرورة تبني استراتيجية التوازن في المرحلة القادمة، مقال منشور في مركز دراسات الشرق الاوسط، 2020، متاح على الرابط: https://orsam.org.tr/ar/-irak-ve-bir-sonraki-asamada-bir-denge-stratejisi-، تاريخ الزيارة 2024/5/19

57- فكرت نامق عبدالفتاح وآخرون، محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الأمنية في العراق بعد أحداث الموصل، مجلة قضايا سياسية، العدد(37)، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، ص.15

58- بيري كاماك وميشيل دنّ، اشعال الصراعات في الشرق الاوسط- أو إخماد النيران، مقال منشور لدى مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط، 2019، متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/research/2019/01/ishaal-alsraaat-fy-alshrq-alawst-aw-ikhmad-alnyran?lang=ar&center=middle-east، تاريخ الزيارة 2024/8/26، ص 8.

الإيجابية وتجاوز الخلافات السابقة، يهدف العراق إلى بناء تعاون أمني وسياسي مع الدول الإقليمية والعربية، وتصحيح العلاقات المتوترة معها، وقد شهد العراق تحسناً في علاقاته مع الدول الإقليمية مؤخراً، بما في ذلك تحسين العلاقات مع السعودية ودول الخليج بشكل عام.[1]

ويمكن للعراق أن يلعب دور الموازن في حلقة التحالفات الإقليمية المتنافرة، حيث يسعى لأداء دور حامل لميزان القوى الإقليمية، إذ يتبنى العراق سياسة المسافة الواحدة مع جميع القوى المحيطة به، فبعد تفجر الأزمات الإقليمية والخلافات التي نشأت عنها، أخذت هذه الأزمات تقود الأطراف نحو استغلال العراق لصالحها، حيث يدركون أن موقفه يمكن أن يغير ميزان القوى في المنطقة، إذ بدأت تسعى هذه الأطراف إلى إستيعاب العراق كطرف استراتيجي في المنطقة، نظراً لأن الاختلال في توازن القوى الاستراتيجية في المنطقة يؤدي إلى تحولات كبيرة في شكل التحالفات الدولية والإقليمية وأطرافها، إذ تستند جميع التحالفات في المنطقة على هدفين استراتيجيين: الأول، الأمن المتبادل بين الحلفاء والثاني، المصالح المشتركة بجميع أشكالها.[2] كما إنَّ إعادة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط تعتبر خطوة إيجابية تؤثر بشكل كبير على مصالح القوى الفاعلة في المنطقة، ومع ذلك يبدو أن مسألة إعادة التوازن هذه يتطلب دوراً رئيسياً من العراق نظراً لمكانته الجيوستراتيجية والتأثير الذي يمتلكه، وتعتمد السياسة الخارجية العراقية على استراتيجية الانفتاح المزدوج، حيث يسعى العراق للتقريب بين وجهات النظر المتنافرة الإقليمية والدولية على حدٍ سواء، وبالتالي يحافظ العراق على علاقات استراتيجية مع كلا الدولتين ويعمل على تهدئة التوترات السياسية بينهما.[3]

الخاتمة: وأستناداً إلى ما سبق يمكن القول إن السياسة الخارجية العراقية من خلال مبدأ الحياد الإيجابي، تُحاول تحقيق أهدافها الخارجية بوسائل عقلانية وخطاب دبلوماسي هادئ، وهذا المبدأ أعطى العراق صورة إيجابية في الدبلوماسية الإقليمية والدولية، وتهدف سياسة العراق الخارجية

59- خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.315

60- مالك دحام متعب، مصدر سبق ذكره، ص.101

61- علي زياد العلي، مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية، (بحث منشور)، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018/8/20)، ص8.

في هذه المرحلة إلى الانتقال من ردود الفعل الدبلوماسية إلى الأفعال المخطط لها والتمهيد لدور أكبر في التوازنات الإقليمية، وتسعى العراق إلى تجنب أن يصبح ساحة للصراعات الإقليمية وتهديدات دول الجوار، وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما تؤكد سياسة العراق الخارجية على احترام السيادة الوطنية.

الاستنتاجات

1- واجه العراق العديد من التحديات، ولعل من أبرزها الصراعات الخارجية وتدخلات دول الجوار بالشأن الداخلي للعراق بالإضافة إلى عدم الإستقرار الامني والسياسي، مما أوجبه إلى تبني سياسة مستقرة وأكثر أتزاناً وتجنب الإنخراط بالنزاعات والصراعات والأخذ بمبدأ الحياد الإيجابي.

2- السياسة الخارجية العراقية بتبينها لمبدأ الحياد الإيجابي حقق نجاحات مهمة لعل أبرزه تقريب وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وإعلان استعداده للعب دور الوسيط بين طهران ومصر الأمر الذي جعل من العراق وسيطاً موثوقاً وذو مقبولية في محيطه الخارجي.

المصادر:

أولاً: المعاجم

1. جامعة اوكسفورد، قاموس اكسفورد الحديث، ط2، إنكليزي عربي، 2006.
2. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).

ثانياً: الكتب

1. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، ط7، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1964_1965).
2. سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، (دمشق: مطبعة الأنشاء،1960).
3. فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد 2003: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، (أنقرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2022).
4. ايلاف راجح هادي، مكانة العراق في النظام العالمي، ط1،(بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والنشر، 2022).

5. علي جبار حافظ الربيعي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، ط(1)، (الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019).

6. خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

ثالثاً: الأطاريح والرسائل

1. عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي العراق بعد عام (2003) إنموذجاً، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2019).

2. نسيم تواتي، دور الجزائر الريادي في دعم السلم والأمن بالساحل، رسالة الماجستير، (غير منشورة)، (جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017م).

3. انور عبدالزهرة شلش العتابي، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير، (منشورة)، (جامعة المستنصرية: كلية الادارة والاقتصاد، 2014).

رابعاً: التقارير والبحوث

1. محمد بن سعيد الفطيسي، الحياد والعزلة في السياسة الخارجية العمانية: دراسة تحليلية في ابرز تقاليد وتوجهات السياسة الخارجية العمانية خلال فترة 1943_ 2020، مقال منشور في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد29.

2. جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، إعلان عدم جواز التدخل بجميع انواعه في الشؤون الداخلية للدول، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/103 المؤرخ في 9كانون الأول1981.

3. وهيبة خبيزي، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد(1)، المجلد(2)، (مخبر البحث "القانون الخاص المقارن": جامعة حسيبة بن علي، 2016).

4. فلاح مبارك بردان، الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد(1)، المجلد(6)، (مركز الدراسات الاستراتيجية: جامعة وهران2، 2017).

5. سعد شجاع عبدالله العبيدي، القضايا العربية في مؤتمرات عدم الانحياز1955_1979، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (5)،المجلد (30)، الجزء الأول، (جامعة تكريت: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2023).

6. عامر ماجد، الحياد والمتغيرات الدولية في ظل الأمم المتحدة، المجلة القانونية، العدد(11)، (البحرين-المنامة: هيئة التشريع والرأي القانوني، 2022).

7. حلا احمد محمد الدوري، النزاعات الدولية وطرق تسويتها، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، العدد(2)، المجلد(16)، (جامعة الموصل: كلية الحقوق، 2020) ص610.

8. جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، اللجنة المعنية بحقوق الانسان، الدورة الحادية والعشرون(1984)، التعليق العام رقم 12، المادة (1).

9. النميري احمد محمدين، موقف بريطانيا من المعاهدة النمساوية (1954م – 1955م)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، العدد(11)، الجزء الثاني، (مصر: جامعة بني سويف، كلية الآداب، 2021).

10. ظاهر عبدالزهرة الربيعي وعبد الأمير هادي بلبول العمري، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد(1)، المجلد(9)، (جامعة ذي قار: مركز ذي قار للدراسات التاريخية، 2019).

11. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة الدراسات الدولية، العدد(44)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية،2010).

12. زهير الحسني، القانون الدولي الانساني وتطبيقه في العراق، المجلة الدولية للصليب الاحمر، العدد (869)، المجلد (90)، (جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأمر، 2008).

13. القرار 22S/RES/1483، ايار/ مايو/ .2003

14. احمد داود حميد، البعد الاقتصادي والامني وتأثيره على علاقات العراق الإقليمية، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد(93)، (جامعة ديالى: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2022).

15. ناجي ساري فارس، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(71)، السنة التاسعة عشر (جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2021).

16. عبير محمد جاسم وسهيلة عبدالزهرة، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والخمسون، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2019).

17. حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد(1)، المجلد (10)، (جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد،2020).

18. ياسر عبدالحسين، نحو استراتيجية للسياسية الخارجية العراقية ''الرؤية والريادة والمستقبل''، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد(9)، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 2015).

19. صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام2003، مجلة دراسات دولية، العدد(51)، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2012).

20. عبد الستار هادي الجنابي، سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 اليات صنع القرار وادوات التنفيذ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد(14)، (بغداد: الجامعة العراقية، 2022).

21. ضحى احمد جاسم، دور دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في تطوير الدبلوماسية العراقية ما بعد العام 2003، بحث ترقية غير منشورة، وزارة الخارجية، 2017.

22. سيف حمزة لفتة، متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(42)، 2022.

23. مالك دحام متعب، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد(23)، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2013).

24. فكرت نامق عبدالفتاح وآخرون، محددات الموقف الأمريكي من الأزمة الأمنية في العراق بعد أحداث الموصل، مجلة قضايا سياسية، العدد(37)، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية).

25. علي زياد العلي، مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية، (بحث منشور)، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018/8/20).

26. محمد الحاج حمود، السياسة الخارجية للعراق، في مجموعة باحثين: دراسات سياسية واستراتيجية، مجلة الحكمة، العدد(37)، (بغداد: 2018).

27- أياد عبد الكريم مجيد ، الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي بعد عام 2003، صحيفة الصباح الجديد، العدد(290)، بغداد، 7 أيار .2016

27- قاسم علوان سعيد ومحمد علي حمود وآخرون، الأداء الاستراتيجي الإقليمي للعراق في ظل الاتفاق الإيراني_ السعودي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (عدد خاص)، مؤتمر كلية العلوم السياسية(4)، (جامعة تكريت: كلية العلوم السياسية، 2023)، ص121.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. تعريف الحياد بقاموس كامبريدج، متاح على الرابط: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english-arabic/neutral، تاريخ الزيارة 2024/2/12.
2. تعريف الحياد بقاموس مريام- وبستر، متاح على الرابط: https://www-merriam--webster-com.translate.goog/dictionary/neutrality، تاريخ الزيارة 2024 /2/12.
3. تعريف الحياد بالموسوعة البريطانية، متاح على الرابط: https://www.britannica.com/dictionary/neutrality، تاريخ الزيارة 2024/2/12.
4. تعريف الإيجابي بحسب الموسوعة البريطانية، متاح على الرابط: https://www.britannica.com/dictionary/positive، تاريخ الزيارة 2024/4/22.
5. تعريف الإيجابي بحسب قاموس كامبردج، متاح على الرابط: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/positive، تاريخ الزيارة 2024/4/22.
6. تعريف الإيجابي بحسب قاموس مريام_ ويبتسر، متاح على الرابط: https://www.merriam-webster.com/dictionary/positive، تاريخ الزيارة 2024/4/22.
7. تعريف الإيجابي بحسب قاموس أكسفورد، متاح على الرابط: https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/positive_2، تاريخ الزيارة 2024/4/22.
8. الامم المتحدة، اليوم الدولي للحياد، 12 كانون الاول، متاح على الرابط: https://www.un.org/en/observances/neutrality-day، تاريخ الزيارة،2024/4/3..
9. ميثاق الأمم المتحدة، الفقرة الثالثة من المادة الثانية، منشور لدى الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text، تاريخ الزيارة 2024/4/15.
10. علي مراد العبادي، العراق ما بين الحياد المتوازن وسياسة المحاور، مقال منشور في مركز الفرات بتاريخ 2018، متاح على الرابط: http://www.fcdrs.com/polotics/1174، تاريخ الزيارة 2024/4/20.

11. بدر الديحاني، لا حياد في الموقف من ضرب الإنسان!، مقال منشور لدى الحركة التقدمية الكويتية بتاريخ 2012، متاح على الرابط: https://www.taqadomi.com/articles-ar/d-bdr-ldyhny-l-hyd-fy-lmwqf-mn-drb-lnsn?f943569f_page=8، تاريخ الزيارة، 2024/3/25.

12. وليد بدران، سويسرا: حكاية دولة تنتهج الحياد منذ أكثر من 500 عام، مقال منشور في شبكة BBC بتاريخ 2021، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-58663918، تاريخ الزيارة 2024/3/25.

13. عمرو حمزاوي، الشرق الأوسط... صراعات لا تنتهي، (لندن: صحيفة القدس العربي، 2020)، متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/posts/2020/02/alshrq-alawst-sraaat-la-tnthy?lang=ar، تاريخ الزيارة 2024/8/15.

14. خالد المعيني، تداعيات احتلال العراق على دول الجوار، (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، 2008/4/7)، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/2008/04/07/، تاريخ الزيارة 2024/5/20.

15. يونس الدباغ، صناعة الدولة الهشة.. العراق واللاعبون الدوليون، (الدوحة: شبكة الجزيرة الإعلامية، 2024)، متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net/amp/politics/% ، تاريخ الزيارة 2024/5/25.

16. هل وصلنا الى مرحلة النفط مقابل الماء بين تركيا والعراق، مقال منشور في صحيفة دراو ميديا، 2023، متاح على الرابط:https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=13694 ، تاريخ الزيارة 2024/5/28.

17. زين العابدين محمد عبدالحسين وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، ط 1، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2018).

18. قانون رقم (54)، سياسة تحرير التجارة العراقية، لعام 2004، متاح على الرابط:https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20665.html، تاريخ الزيارة 2024/5/20.

19. شورش حسن، العراق وضرورة تبني استراتيجية التوازن في المرحلة القادمة، مقال منشور في مركز دراسات الشرق الاوسط، 2020، متاح على الرابط: https://orsam.org.tr/ar/-irak-ve-bir-sonraki-asamada-bir-denge-stratejisi-، تاريخ الزيارة 2024/5/19.

20. بيري كاماك وميشيل دنّ، اشعال الصراعات في الشرق الاوسط- أو إخماد النيران، مقال منشور لدى مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط، 2019، متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/research/2019/01/ishaal-alsraaat-fy-alshrq-alawst-aw-ikhmad-alnyran?lang=ar&center=middle-east، تاريخ الزيارة 2024/8/26.

سادساً: المصادر الأجنبية

1. J.A.A. STOCK Win, Positive Neutrality- the Foreign Policy of The Japanese Socialist Party, Asian Survey, Vol2, no.9, 1962.